

مجلس الوزراء يوافق على منح المستثمرين في 6 مناطق خصماً ضريبياً بنسبة ٥٠٪

المليك يوجه بئيل أقصى الجهود لتوفير الراحة والسكينة والطمانينة للحجاج

واس - جدة

وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز الجيات الحكومية ببئيل أقصى الجهود وتوفير كافة الإمكانيات ليتحقق لجموع الحجاج السكينة والطمانينة وانسيابية الحركة والراحة، وما يمكنهم من أداء هذا الركن العظيم، وشهد مجلس الوزراء على نور القطاع الخاص، ووسائل الإعلام في توفير المعلومات الصحيحة عن أوضاع السوق وطمأننة المواطن على مخراته واستثماراته وعدم العبث بها، وأكد المجلس عزم المملكة على اتخاذ كافة الخطوات الكفيلة بصون استقرار الاقتصاد الوطني، والحفاظ على مكتسباته، والحرص على مئانة المؤسسات الاقتصادية الوطنية، وذلك في ضوء الأزمة العالمية والعالمية وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي.

ووافق المجلس على منح المستثمر في بعض مناطق المملكة حوافر ضريبية من خلال

عدد من الإجراءات بينها منح المشروعات المقامة في حائل، الحدود الشمالية، جازان، نجران، الباحة، الجوف خصماً ضريبياً بنسبة (٥٠ ٪) من تكاليف التريب السنوي للسعوديين وخصوصاً ضريبياً أحر بنسبة (٥٠ ٪) من الأجر السنوية المدفوعة للسعوديين، إذا بقي من الضريبة ما يمكن خصمه بعد تطبيق الفقرة السابقة على أن لا يقل حجم رأس المال المستثمر في المشروع عن مليون ريال سعودي.

جاء ذلك خلال ترؤسه يحفظه الله الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس، في قصر السلام بجدة، وفي مستهلها أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مجمل لقاءاته واتصالاته ومشاوراته خلال الفترة الماضية مع الرئيس الأمريكي جورج بوش، والرئيس الأمريكي الأسبق وليام كلنتون، والرئيس الأمريكي المنتخب باراك أوباما والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، وعمدة مدينة نيويورك، ومع عدد من

قادة الدول ورؤساء الحكومات الذين حضروا الجلسة الخاصة التي عقدتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة حول الحوار بين أتباع الديانات والثقافات، والتي عقدت بجمادة من المملكة العربية السعودية؛ والزعماء الذين شاركوا في القمة الاقتصادية التي عقدت في العاصمة الأمريكية واشنطن لمجموعة العشرين ومع دولة رئيس الوزراء البريطاني الأسبق ميعوث اللجنة الرابعة الدولية الخاصة بالسلام في الشرق الأوسط توني بليز.

وصرح وزير الثقافة والإعلام إياد بن أمين مدني أن المجلس أكد في هذا السياق على أهمية وعمق علاقة الصداقة والاحترام المتبادل بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية؛ وعلى توجه المملكة الدائم لمد جسور التفاهم مع كل الدول والشعوب بما يخدم مصالحها الوطنية، والقضايا العربية والإسلامية؛ وللدعوة إلى اتخاذ الحوار والتأكيد على المشترك الإنساني منهجاً للتقريب بين الأمم والمجتمعات.

كما ثمن المجلس المشاركة الفعالة للمملكة في قمة مجموعة العشرين، ونورها المحوري في تعزيز الاقتصاد العالمي من خلال

سياستها البروتولية المتوازنة وإدارتها لمواردها الحالية، وأكد المجلس عزم المملكة على اتخاذ كافة الخطوات الكفيلة بصون استقرار الاقتصاد الوطني، والحفاظ على مكتسباته، والحرص على مئانة المؤسسات الاقتصادية الوطنية، وذلك في ضوء الأزمة المالية العالمية وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، وشهد المجلس على نور القطاع الخاص، ووسائل الإعلام في توفير المعلومات الصحيحة عن أوضاع السوق وطمأننة المواطن على مخراته واستثماراته وعدم العبث بها، وأضاف أن المجلس استعرض بعد ذلك أوضاع الملاحه في البحر الأحمر وبحر العرب، وتزايد أعمال القرصنة في مياهها، وما يلزم اتخاذه من إجراءات للحلولة دون استمرار هذه الأعمال وللضضاء عليها بصورة نهائية وباتة.

كما استعرض المجلس التناقض البين، بين تصريحات مسؤولي الحكومة الإسرائيلية تجاه التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وبين ما تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلي من حصار وتكثيف في قطاع غزة، كما شدد المجلس على الضرورة القصوى لأن تدرك الزعامات الفلسطينية نغية استمرار الانقسام الفلسطيني، وعدم التجاوب مع الجهود العربية المخلصة لراب صدع الساحة الفلسطينية.

وبين وزير الثقافة والإعلام أن المجلس تابع وباهتمام بالغ حركة قدوم حجاج بيت الله الحرام للديار المقدسة، وما تقوم به الجيات الحكومية والأهلية من خدمات ورعاية لضيوف الرحمن، واستمع المجلس

بهذا الصدد إلى توجيهها خدام الحرمين الشريفين لبذل أقصى الجهود وتوفير كافة الإمكانات ليتحقق لجميع الحجيج السكنية والطمانينة وانسيابية الحركة ، والراحة ، وما يمكنه بمضيئة الله من أداء هذا الركن العظيم .
بعد ذلك، استعرض المجلس المواضيع المدرجة على جدول أعماله واتخذ حيايتها من القرارات ما يلي:

أولاً:
بعد الاطلاع على قرار مجلس التشورى رقم (٨٠ / ٥٥) وتاريخ ١٩/١١/١٤٢٩هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على الواضخ المتسدرك في شأن الحدود البرية والبحرية بين المملكة العربية السعودية و دولة قطر، والخاطتين المرافقتين له، الموقع عليهما في المملكة العربية السعودية بتاريخ ٧/٢/١٤٢٩هـ الموافق ٥/٨/٢٠٠٨هـ بالصيغة المرهقة بالقرار .

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك .
ثانياً:

بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٢٥/٣٩) وتاريخ ٤/٦/١٤٢٩هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم في مجال المتاحف بين الهيئة العامة للسياحة والآثار في المملكة العربية السعودية والمتحف البريطاني في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الموقع علينا في مدينة لندن بتاريخ ٢٠/١/٢٠٠٧هـ الموافق ١١/١/٢٠٠٧هـ وذلك بالصيغة المرهقة بالقرار .
ومن أبرز ملامح هذه المذكرة المتعاون في مجال تدريب (الكفاءات) السعودية العاملة في قطاع المتاحف وترميم المقتنيات

المتحفية .
ثالثاً:

بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٥٨ / ٣٩) وتاريخ ١١/٧/١٤٢٩هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم في مجال السياحة بين الهيئة العامة للسياحة والآثار في المملكة العربية السعودية ووزارة الثقافة والسياحة في جمهورية تركيا الموقع علينا في مدينة الرياض بتاريخ ٢٧/٢/١٤٢٩هـ الموافق ٥/٣/٢٠٠٨هـ وذلك بالصيغة المرهقة بالقرار .

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك .
ومن أبرز ملامح هذه المذكرة تبادل الطرفين المعلومات والخبرات الخاصة بالتخطيط والاستثمار السياحي وتطوير المواقع والمشروعات السياحية وتشغيلها .
رابعاً:

قرر مجلس الوزراء الموافقة على تفويض صاحب السمو الملكي وزير الخارجية - أو من ينييه - بالمباحث مع الجانب الزامبي في شأن مشروع اتفاقية عامة للتعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية زامبيا والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرهقة بالقرار ومن ثم رفع النسخة النهائية الموافقة لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة لذلك .

خامساً:
بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٧٤/١١٢) وتاريخ ١٧/٢/١٤٢٩هـ اتخذ مجلس الوزراء قراراً بخول وزارة العمل الاستفادة من التوصية رقم (١٩٨) الصادرة عن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الخامسة

والثسين التي عقدت بجنتيف في شهر يونيو ٢٠٠٦م التي تنظم علاقة الاستخدام بين صاحب العمل والعامل .
سادساً:

قرر مجلس الوزراء الموافقة على اعتماد التقرير السنوي لشركة التعدين العربية السعودية (معادن) والقوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات للنسبة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٠٧م .

سابعاً:

بعد الاطلاع على توصية اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى رقم (٣٨ / ٢٩) وتاريخ ٥/٢/١٤٢٩هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على منح المستثمر في بعض مناطق المملكة حوافر ضريبية وذلك من خلال عدد من الإجراءات من بينها ما يلي :

١ منح المشروعات الخاصة في المناطق التالية (حائل ، الحدود الشمالية ، جازان ، نجران ، الباحة ، الجوف) خصماً ضريبياً بنسبة (٥٠ ٪) من تكاليف التدريب السنوي للسعوديين وخصماً ضريبياً آخر بنسبة (٥٠ ٪) من الأجر السنوية المدفوعة للسعوديين ، إذا بقي من الضريبة ما يمكن خصمه بعد تطبيق الفقرة السابقة .

٢ تطبيق المزايا المشتمل إليها وفقاً لعدد من الضوابط من بينها:

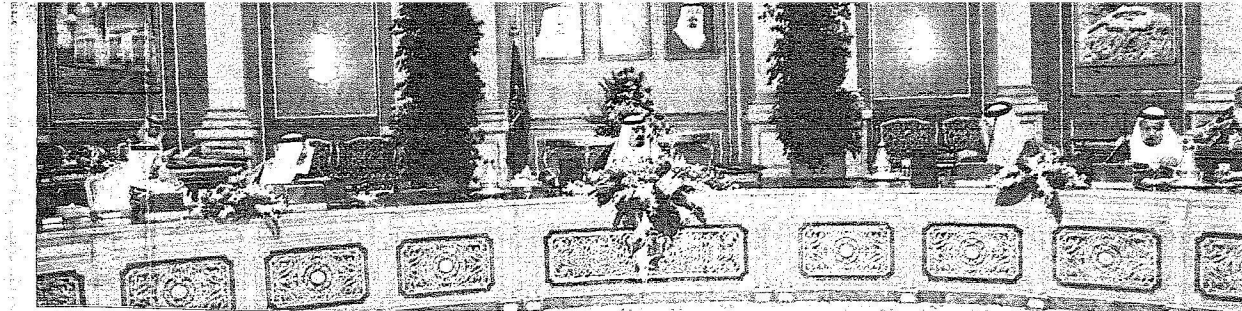
١) ألا يقل حجم رأس المال المستثمر في المشروع عن مليون ريال سعودي .
٢) ألا يقل عدد من يوظف من السعوديين عن خمسة ، على أن تكون وظائفهم من الوظائف الفنية أو الإدارية الأساسية .

٣) ألا تقل مدة عقود التوظيف الموقعة مع من يوظفون أو يديرون عن سنة .

٤) تطبيق الحوافر الضريبية لمدة (عشر) سنوات ابتداء من تاريخ تمتع المشروع بميزة الاعتماد الضريبي ، وأن تنتهي هذه الميزة بعد انتهاء تلك المدد .

تامناً:

قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعيين عبدالرحمن بن صالح بن عبدالطيف العبد القادر على وظيفة (مدير عام مكتب الوزير) بأمرتية الرابعة عشرة بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد .



خادم الحرمين الشريفين خلال ترؤسه جلسة مجلس الوزراء